# الإدارة العامة المقارنة:

يتفرع علم الإدارة العامة الى عدة حقول أهمها حقل الإدارة المقارنة الدي يتجاوز الوصف الى التحليل المقارن، والانتقال من المعالجة الرسمية الشكلية الى المعالجة وفق منهجية بيئية ومن التحليل من منظور جزئي يركز على النظام الإداري الى تحليل لبناء المجتمع ككل.

- **تعريف الإدارة العامة المقارنة:**

هي فرع من علم الإدارة العامة تتناول دراسات:

- البيروقراطية.
- الخدمة المدنية.
- إدارة التنمية.
- إدارة المؤسسات العامة.
- الإدارة المحلية.

أي دراسات في فروع الإدارة العامة، ولكنها ليست دراسات تطبيقية في دولة واحدة بل تمتد الى عدة دول تقارن بينها، كما يمكن المقارنة في المجتمع الواحد عندما يكون هناك تباين واضح في العناصر والقوى البيئية.

الدراسة المقارنة للإدارة العامة والمنهج المقارن للإدارة العامة يعبران عم جوهر المقارنة في الإدارة العامة، كونها تتناول بالدراسة والبحث عدة أنظمة إدارية بالدراسة والمقارنة فيها، لإظهار أوجه الاختلاف والتشابه بغرض الوصول الى مقترحات لتطوير وتحديث هده الأنظمة الإدارية.

**الإدارة العامة المقارنة**: هي علم ماهج البحث المقارن في نطاق الإدارة العامة، فهي تعالج قواعد الطريقة المنهجية المقارنة المطبقة على أنظمة الإدارة العامة.

**تطور الإدارة العامة المقارنة:**

ارتبطت الدراسات الإدارية المقارنة بالتحليل المقارن للحكومات، لكن البداية الحديثة للإدارة المقارنة بدأت بانفصال علم الإدارة عن علم السياسة واستقلال الإدارة المقارنة عن الحكومات المقارنة، ويمكن التمييز بين مرحلتين في النشأة الحديثة للإدارة المقارنة هما:

- **المرحلة الأولى:**

تمتد من البداية الحديثة للإدارة المقارنة كفرع من الإدارة العامة حتى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، ويطلق عليها بمرحلة النهج التقليدي للدراسات الإدارية المقارنة، وتميزت هده المرحلة بالخصائص التالية:

- سيادة الطابع الغربي.
- حظيت البيروقراطية بالاهتمام الأكبر.
- عدم توجيه الدراسات المقارنة للنظم غير الغربية.

من بين هده الدراسات دراسة روجيه غريغور عن الوظيفة العامة في فرنسا والدي أوضح فيها طبيعة الوظيفة العامة في النظام الإداري الفرنسي كمهنة تتميز بالدوام والاستقرار.

ثم انتقلت الدراسات الأوروبية من دراسة الأنظمة الإدارية بشكل فردي الى اجراء المقارنات بينها وتم التركيز في المقارنة على ثلاثة ابعاد هي:

- التركيز على الشكل التنظيمي للمنظمات الإدارية.
- الرقابة في النظام الإداري.
- كيفية ضمان الطاعة والموافقة والاقسام الإدارية في التدرج الإداري.

اد يمكن القول ان هده المرحلة تميزت ب:

- غلب عليها الطابع القانوني الرسمي على الدراسات الإدارية المقارنة.
- التركيز على البناء الحكومي الرسمي، دون التركيز على الواقع الفعلي للأنشطة والوظائف والمتغيرات البيئية المؤثرة عليه والمتفاعلة معه.
- الاتجاه نحو الوصف وليس التحليل (وصف الأنظمة الإدارية دون محاولة المقارنة بينها في الغالب).

- المرحلة الثانية:

الفترة الممتدة من بداية الستينيات الى اليوم، وتراجع النهج التقليدي للدراسات الإدارية المقارنة، وحدوث تطور في هده الأخيرة.

**مشكلات الإدارة المقارنة:**

يواجه التحليل المقارن للنظم الإدارية مجموعة من المشكلات التي تعتبر بمثابة تحديات للدراسات الإدارية المقارنة والتي ندكر منها:

**أولا: المفاهيم:**

تحتاج المقارنة الدقيقة الى ضرورة وجود مفاهيم محددة بدقة وواضحة، فعدم دقة المصطلحات يمثل احد جوانب الضعف الأساسية في البحث الإداري المقارن، كونه لا يوجد اتفاق بين الدارسين في الإدارة العامة حول معنى المفاهيم، كل باحث يتبنى المفهوم الدي يتماشى وبحثه، ضف الى دلك تاثير القيم التي يؤمن بها، كما ان المفهوم نفسه قد تكون له عدة معاني من الناحية العلمية والأكاديمية، مثل مفهوم البيروقراطية فقد تعني النظام الإداري الكلي، السلطة والنفود التي يمارسها الموظف العام او النظم الإدارية، او تنظيم اداري كبير او نمط معين من السلوك.

يمكن اللجوء الى تحديد المفهوم موضوع الدراسة بتعريفه اجرائيا وتحديد مؤشرات له تقبل الاختبار الأمبريقي.

ضف الى دلك هناك مشكلة تواجه تحديد المفهوم هي مسألة الترجمة لأنه في بعض المصطلحات العامة من الصعب تعريفها بما يفقدها دلالتها الحقيقية.

**ثانيا: جمع المعلومات:**

تعتمد الدراسة المقارنة على المعلومات والبيانات، فنجد المعلومات المباشرة ومن مصادرها الاستبيان، المقابلة، الملاحظة، لكن توجد صعوبة في استخدام هده الأدوات خاصة في دول العالم الثالث.....، كصعوبة الحصول عليها والسرية ونقص الموارد المالية المخصصة والباحثين الاكفاء.....، سوء اختيار العينة والدقة في صياغة الاستبيان وعدم تجاوب افراد العينة في الإجابة عليه.

أما النوع الثاني من المعلومات يتعلق بالمصادر غير المباشرة في الاحصائيات الرسمية والمجلات والوثائق، حيث يلاحظ ان الكثير من الاحصائيات الرسمية في الكثير من الدول يشوبها قصور، وانه لا يسمح للباحث بالاطلاع على كل الوثائق والاحصائيات.

**ثالثا: تداخل النظام الإداري مع أنظمة أخرى:**

التداخل والتفاعل بين النظام الإداري مع الأنظمة الأخرى في البيئة الاجتماعية العامة التي يعيش فيها خاصة النظام السياسي، واعتبار النظام الإداري نظاما فرعيا في اطاره، بمعنى توجد صعوبة في الفصل بين دائرة الإدارة عند دائرة السياسة، كون الإدارة جزءا وجانبا من عمليات النظام السياسي.

**رابعا: موضوعية الباحث:**

احتمال عدم موضوعية الباحث في الدراسة التي يقوم بها، فقد لوحظ احجام واعراض بعض الباحثين عن نقد انظمتهم في التقارير والدراسات والاعمال التي يقدمونها للمؤتمرات العلمية، اما في حالة دراسة أنظمة إدارية لدول ما فقد ينظر اليها بعين الدارس الموضوعي المحايد.